وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بابل

كلية الادارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

بحث بعنـــــــــــــوان

اثر الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في العراق للمدة ٢٠١٠/٢٠٢٢

بحث تقدم به الطالبان

سجاد حسين تايه

زهراء حاتم حمزه

الى مجلس قسم الاقتصاد وهو جزء من متطلبات نيل درجة بكالوريوس في الإدارة والاقتصاد

بأشراف

م .د شيماء عبد الهادي

١٤٤٥ هـ

2024 م

الآية القرآنية

((وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا))

صدق الله العظيم

114سورة طة:

الاهداء

الى من بلغ الرسالة وادى الامانة ونصح الامة الى نبي الرحمة ونور العالمين نبينا محمد

(ص) الى ملاكنا في الحياة

الى معنى الحب ... الى معنى الحنان والتفاني

(والدتي الحبيبة)

الى من كلله الله بالهيبة ... الى من علمنا العطاء دون انتظار

الى من نحمل اسمه بكل افتخار

الى روح ....

(والدي) رحمة اللّه

الى من رافقونا منذ ان حملنا حقيبتنا الصغيرة ومعهم سرنا الطريق خطوة بخطوة

وما زالوا يرافقوننا الى الان

(اخواننا واخواتنا الاعزاء)

الباحثان

سجاد حسين تايه

زهراء حاتم حمزه

شكر وتقدير

للذي وفقني وأمدني بالمعرفة لتجاوز الصعاب لله الحمد والشكر

هذا المشروع وإنجاز

الى جامعة بابل كلية الادارة والاقتصاد نتقدم بالشكر والتقدير

التدريسي المحترم والكادر

ونتقدم بالشكر والتقدير الى الدكتورة

م .د شيماء عبد الهادي

واخص بالشكر والتقدير لوالدي اللذان علماني السلوك القويم

وعلماني ان

الصبر هو طريق النجاح

هذا العمل ساعدوني في إنجاز و الذين كما نشكر الزملاء .

المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
الاية	أ
الاهداء	ب
الشكر والتقدير	ت
الخلاصة	جـ
المقدمة	١
اهمية البحث	٢
مشكلة البحث	٢
اهداف البحث	٢
فرضية البحث	٣
منهجية البحث	٣
المبحث الاول / الضريبة	
١ – مفهوم الضريبة	٤
٢- خصائص الضريب	٥
٣- اهداف الضريبة	٦-٧
المبحث الثاني / القواعد الاساسية للضريبة	
اهم القواعد الاساسية الضريبية	٨-٩
المبحث الثالث / الموازنة العامة	
مفاهيم الموازنة العامة	١٠-١٥
المبحث الرابع / الجانب العملي	
اثر الايرادات الضريبية في نمو الموازنة العامة	١٦-٢٠
الاستنتاجات	٢١
التوصيات	٢٢
المصادر	٢٣-٢٤

الخلاصة :

تهدف الدراسة الى بيان الدور الذي تمارسه الضرائب بوصفها اهم أدوات السياسة المالية، حيث تم تقسيم الضرائب على ضرائب مباشرة وغير مباشرة وبيان دورها في الإيرادات الضريبية بشكل مفصل وتأثيرها على الإيرادات الكلية للموازنة العامة ومدى مساهمتها في الناتج المحلي إذ يتضمن البحث مبحثين والمنهجية العلمية للبحث والمبحث الأول والثاني الاطار النظري للدراسة والمبحث الثالث الجانب التحليلي للدراسة الذي يبين فيه اثر الضرائب المباشرة وغير المباشرة ومساهمتها في الناتج المحلي، وكانت العلاقة معنوية ودراسة الإيرادات الضريبية للمدة ٢٠١٠/٢٠٢٢ إذ جاءت سنة ٢٠١٤ اعلى قيمة من بقية السنوات وتأثيرها على الإيرادات الكلية للموازنة العامة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات .

المقدمة

الضريبة كانت ولم تزل العامل الرئيسي في تمويل الموازنة العامة وأن مسألة الضريبة تهم العديد من قطاعات المجتمع، فهي تهم القطاع العائلي وقطاع الأعمال والاقتصاد والاستثمارات والقطاع الحكومي، فعلى صعيد القطاع العائلي فإن الأفراد يهتمون بالضريبة لأن لها تأثير على مستوى معيشتهم وحجم ادخاراتهم وعلى عدد ساعات عملهم إما بالزيادة أو النقصان، وعلى صعيد الأعمال والاستثمار فلها تأثير على حجم الأرباح وبالتالي على حجم الاستثمار وتوجيهه نحو مجال معين وكيفية الاستفادة من الحوافز التشجيعية في مجال الإعفاءات الضريبة، وهي تهم القطاع الحكومي لأن لها تأثير كبير على حجم الإيرادات المالية لتمويل النفقات العامة وعلى مدى تحقيق العدالة وتوزيع الدخل بين أفراد المجتمع وتوجيه الاقتصاد والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وينظر إلى الضريبة من خلال مفهومين احدهما ضيق ويتمثل في مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي وثانيهما واسع ويتمثل في العوامل والعناصر الاقتصادية والفنية التي يؤدي تفاعلها معا إلى نظام ضريبي معين. وتستخدم الضريبة في تحقيق أهداف المجتمع المالية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، بحيث تستخدم الضريبة في تمويل الموازنة العامة وتستخدم في رفع الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية وتوجيه الموارد الاقتصادية لاستغلالها على أتم وجه، وكذلك تعتبر الضريبة وسيله لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية التي تتمثل في إعادة توزيع الدخول بين مواطنيها مما يساهم في تحقيق الأمن الداخلي في المجتمع.

اولا : أهمية البحث

تكمن اهمية البحث في دراسة الضريبة و كونها اداة لتمويل النفقات العامة و توجيه الاستثمار و بهذا تبرز اهمية الضريبة بما تشكله من اداة مهمة من ادوات تمويل النفقات العامة .

ثانيا : مشكلة البحث

اصبحت التكنولوجيا من السمات العصرية التي يتسم بها الدول المتقدمة عند تعاملاتها مع مواطنيها، ويعد الايرادات الضريبية المصدر الثاني للإيرادات العامة بعد ايرادات النفط لتمويل الموازنة العامة في معظم دول العالم لتغطية نفقاتها، وتكمن مشكلة الدراسة في ارتفاع الايرادات الضريبية المسربة وزيادة التهرب الضريبي وانخفاض معدلاتها رغم وفرة ايراداتها في العراق زعلى ضوء ما سبق تبرز مشكلة البحث :-

١- ما دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في العراق ؟

٢- إلى أي مدى تؤثر الايرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في العراق؟

ثالثا : هدف البحث

تهدف الدراسة للتحقق من مدى صحة الفرضية كما تهدف الى تحقيق اهداف فرعية اخرى منها:-

١- التعرف على مفهوم الايرادات الضريبية.

٢- دراسة الإيرادات المتأتية من الضرائب التي تساهم في تمويل الموازنة العامة للدولة العراقية من خلال شمول كافة مزاولي الأنشطة الاقتصادية إلى ضريبة الدخل.

٣- يهدف البحث الى التعريف على حجم الآثار الاقتصادية للضريبة و دورها و أهميتها و الدور الذي تلعبه في تمويل النفقات العامة .

رابعا : **فرضية البحث**

هناك دور ضعيف للضريبة في تمويل النفقات العامة في العراق

خامسا : **منهجية البحث**

اعتمد هذا البحث بناء على طبيعة متغيراته على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاعتماد على البيانات والمعلومات من الهيئة العامة للضرائب ووزارة المالية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة بالجانب العملي .

المبحث الأول

الضريبة

أولا : مفهوم الضريبة

أن مفهوم الضريبة لم يكن واحد دائما ، فعندما لم تكن التجمعات البشرية قد نشأت بعد لم تكن هناك أي نوع من الضرائب وقد تميز هذا العنصر بان هناك اكتفاء ذاتي وظروف معيشيه بسيطة وعدم وجود أي علاقات مشتركه بين الناس ، وبالتالي فأن الفرصة لم تكن مهيأة لوجود الضرائب .تعرف الضريبة على أنها فريضة نقدية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى هيئاتها القومية والمحلية بصفه نهائية مساهمة منه في تحمل الأعباء والتكاليف العامة دون الحصول على مقابل أو منفعة خاصة[١]

وفي تعريف آخر أكثر حداثة أنها استقطاع سيادي عن طريق السلطات العامة لتحقيق أهداف عامه وتوزيع عبئها حسب الطاقة الضريبية للمواطن[٢]

، وهناك تعريف آخر بأنها مساهمة نقدية تفرض على الأفراد والمؤسسات والأملاك لدعم الإنفاق العام دون أن يكون لهذه المساهمة أي مقابل واضح[٣]

تعرف الضريبة بأنها فريضة الزامية وليس عقابية يلزم الافراد على اساسها بتمويل بعض الموارد الخاصة بهم للدولة جبراً وبدون مقابل لتحقيق ما تسعى اليه الدولة من الاهداف طبقاً لقواعد ومعايير محددة [٤]

---

[١] القيسي، أعاد احمد المالية العامة والتشريع الضريبي مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط٢، عمان، ١٩٩٨ صفحه.١٢٧-١٢٦

[٢] العمر، حسين مبادئ المالية العامة مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، ط٢، الكويت، ٢٠٠٢، ص ٣٦

[٣] خطاب، عزمي يوسف، الضرائب ومحاسبتها، مكتبة المجتمع العرب للنشر والتوزيع الاردن، ٢٠١٠،ص٤٣

[٤] عادل أحمد حشيش أساسيات المالية العامة مدخل للدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام مص، ٢٠٠٦ ص ١٤٩

ثانياً : خصائص الضريبة

تعد الضريبة من المصادر المهمة لتوفير الأموال اللازمة لتغطية النفقات العامة فضلاً عن كونها أداة فاعلة لتحقيق العديد من الخصائص ومن اهم تلك الخصائص كما يأتي :-

١- إن الضريبة مبلغ نقدي يدفعها الشخص الطبيعي والمعنوي، فلا يعقل أن تكون الضريبة عينا، وحتى وإن قامت الدولة بالحجز أو مصادرة أملاك مكلف امتنع عن دفع الضريبية إلا أن ما يتم مصادرته يباع بالمزاد العلني فتأخذ الدولة قيمة الضريبة نقدا وإذا ما تبقى شيء تعيده إلى المكلف الذي صودرت أملاكه.

٢- إن فرض الضريبة مظهر من مظاهر السيادة للدولة، وهي تفرض بموجب قانون، فلا ضريبة ولا رسم إلا بقانون ولا يجوز إلغاءها أو تعديلها إلا بموجب قانون، فالقانون يضفي عليها صفة الجبر، فالمكلف ليس مخيرا بدفع الضريبة ولا يتوقف دفعها على إرادة المكلف أو إرادة الضريبة فدين الضريبة واجب الأداء بقوة القانون الضريبي، ومن يمتنع عن دفعها فإن الدولة تجبره على ذلك بقوة القانون.

٣- تدفع الضريبة بصفه نهائية، فلا يستطيع دافعها أن يستردها حتى لو لم ينتفع من خدماتها.

٤- تدفع بدون مقابل أو منفعة خاصة، فعندما يقوم المواطن بدفع الضريبة فلا ينتظر الحصول على خدمه مباشره وإنما يقوم بدفها مساهمة منه في تحمل الدول أعباء نفقاتها التي تعود بالنفع على كافة المواطنين.

٥- من خصائص الضريبة أنها تحقق أهداف اقتصاديه واجتماعيه وسياسيه وماليه وأن الدولة تستخدم الضريبية كأداة هامه لها تأثير مباشر وفعال على كافة مجالات الحياة في المجتمع [٥]

---

٥ عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة مدخل للدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام مصر، ٢٠٠٦ ص ١٥١

ثالثا : اهداف الضريبة

تحقق الضريبة أهدافا أساسية عديدة لأنها تعد مصدرا رئيساً من المصادر التي تعتمد عليها الدولة في تغطية نفقات العامـة، ولذلك تلجأ الدولة الى تقدير النفقات العامة للسنة القادمة ، وتقوم على اساس ذلك بتقـدير الإيرادات اللازمة لمواجهة تلك النفقات وتتمثل الاهداف الرئيسة بالأهداف المالية والاهداف الاجتماعية ، والاهداف الاقتصادية :-

١ـ الهدف المالي للضريبية

حتى تقوم الدولة بدورها الاقتصادي والاجتماعي لا بد من الإنفاق العام لتحقيق هذه الغايات ولا بد لها من توفير الأموال اللازمة لتغطيتها دون اللجوء إلى القروض وخاصة الخارجية، لأن المنفعة من القروض تبقى محدودة بسبب مجابهة استهلاكها وفائدتها، ولذلك لا يبقى أمام الدولة إلا أن تقوم بفرض الضريبة على جميع المواطنين وبشكل متساوي وعادل، وعليه ينبغي على التشريعات الضريبية أن تكون مقبولة لدى المواطنين وتمتاز بالوضوح والثبات، وعلى الرغم أن الهدف المالي للضريبة يتصدر باقي الأهداف إلا أنه يجب مراعاة ظروف المكلف الشخصية والعائلية ويجب أن تراعي الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع عامه عند فرض الضريبة [٦]

٢ـ الهدف الاقتصادي للضريبة

الضريبة أداه مهمة جدا في يد الدولة لمعالجة المشاكل الاقتصادية الناجمة عن التقلبات في القوة الشرائية للعملات المختلفة وخاصة أن العالم اليوم مفتوح، فظاهرة التضخم من إحدى الظواهر الاقتصادية التي تعم معظم دول العالم، فدور الضريبة يتجلى بامتصاص القيمة الشرائية الزائدة لمحاربة هذه الظاهرة، وإذا ما كان يسود هبوط في مستوى الإنفاق (كساد) فلا بد من تخفيض إيرادات الضريبة لزيادة القوة الشرائية لدى المواطنين، كما أن الدولة تستخدم الضريبة كاداه مهمة لحماية الاقتصاد الوطني ودعم قطاع صناعي بعينه عن طريق فرض الرسوم الجمركية أو زيادتها

[٦] محمد عباس محرزي، اقتصاديات الجباية والضرائب، دارة هومه، الجزائر ، ٢٠١٣، ص ١١١

على صنف أو تخفيضها على صنف آخر، خلاصة القول أن الضريبة أداه تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية المرسومة التي تنوي الدولة تحقيقها[٧]

٣-الهدف الاجتماعي للضريبة

تستخدم الدولة الضريبة كأداة لتحقيق أهداف اجتماعيه متعددة، فقد تستخدم لمحاربة ظاهر اجتماعيه سلبيه كالمشروبات الكحولية والسجائر وذلك عن طريق فرض رسوم جمركيه عالية بحيث لا تكون بمتناول أيدي عامة الشعب، كما أن استخدام الضرائب التصاعدية تساهم في تحقيق العدالة

الاجتماعية عن طريق إعادة توزيع الدخول بين المواطنين بحيث تفرض ضرائب مرتفعة على ذوي الدخول المرتفعة وإعادة صرفها في مجال خدمات يستفيد منها الفقراء وذوي الدخل المحدود كالخدمات الصحية والتعليم المجاني وما إلى ذلك، وفي بعض الدول تستخدم الضريبة للتأثير على النسل سواء لتحديد النسل في الدول التي تعاني من الاكتظاظ السكاني كالصين ومصر أو لتشجيع العائلات على زيادة الأبناء بتقديم إعفاءات ضريبية على الأبناء دون سن معين، وهذا يدفع كثير من المكلفين إلى الإنجاب لتخفيض الضريبة كبعض الدول الأوروبية[٨]

---

[٧] الطرمان، زياد العوامل المؤثرة في التهرب من ضريبة الدخل في قطاع الفنادق في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، ٢٠٠٤.

[٨] العكشة، وائل، تعديل الأرباح المعلنة وتقدير ضريبة الدخل للشركات التجارية والصناعية والبنوك في الأردن، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا عمان، ٢٠٠٤،ص٢٥٤

المبحث الثاني

القواعد الأساسية للضريبة

يقصد بها تلك القواعد والأسس التي يتعين على المشرع المالي مراعاتها و هو بصدد تقرير النظام الضريبي في الدولة، وتنبع أهميتها من ضرورة التوفيق بين مصلحتي المكلف و الدولة على حد سواء، والواقع أن الاقتصادي أدم سميث أول من وضع هذه القواعد، و لا تزال إلى حد الآن معتبرة كمبادئ عامة يحسن الاسترشاد بها في هذا المجال.

١ـ قاعدة العدالة (المساواة)

المقصود هنا هو أن جميع المواطنين متساوون في تحملهم الأعباء الضريبية كل حسب مقدرته دون تفضيل احدهم على الآخر، فكل من يجني دخلا يخضع للقانون الضريبي من حيث النسب المئوية بغض النظر عن طبيعة هذا الشخص، ولا يعني ذلك أن من لا دخل له يجب أن يدفع الضريبة، فالقواعد الضريبية قواعد عامه مجرده تنطبق على كافة المواطنين، ويجب أن يراعى المقدرة المالية للمكلف فالذي دخله مرتفع لا بد من دفع ضريبة أكثر ممن دخله منخفض، وأن الضرائب التصاعدية تحقق مبدأ العدالة الضريبة.

٢ـ قاعدة اليقين

ويعني اليقين أن تكون التشريعات الضريبية واضحة ومعلومة ومحدده لا يشوبها اللبس والغموض وأن يكون سعرها ووعاؤها وموعد دفعها وكيفية تحصيلها وكل ما يتعلق بأحكامها معلوما وواضحا للمكلف سلفا .

٣ـ قاعدة الملائمة في الدفع

المقصود بالملائمة هو أن يتم دفع الضريبة في الوقت الملائم بالنسبة للمكلف، والوقت الملائم هو بعد تحقق الدخل، فالموظف الذي يتقاضى راتبا الوقت الملائم له لدفع الضريبة بعد أن يقبض راتبه وهكذا.

٤ـ قاعدة الاقتصاد في التحصيل

المقصود بالاقتصاد هنا أن لا تكون تكاليف جباية الضريبة أكثر من الضريبة نفسها، أو أن لا تقل عنها بقليل وإلا لا فائدة من هذه الضريبة، فلا بد من الاقتصاد قدر الإمكان في نفقات الجباية، ويتم ذلك عن طريق التركيز على تأهيل وتدريب مأموري التقدير ليتم دون التركيز على عددهم[٩]

[٩] فاطمة عيد جواد، مقال بعنوان الضرائب" ودورها في العملية الاقتصادية"، جريدة الصباح، بغداد، ٧/٤/٢٠٠٧م ص١٢٣.

المبحث الثالث

الموازنة العامة

أولا : مفهوم الموازنة العامة

تعد الموازنة العامة للدولة الاداة الرئيسية في تحقيق انجازات الاداء العام والوسيلة التي تستخدمها السلطة التشريعية للاستدلال على كفاءة اجهزتها سواء التشريعية او التنفيذية والرقابية (٩) من خلال النظر الى مدخلات ومخرجات هذه الموازنة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد اكتسبت اهميتها من حاجة ا لحكومات المختلفة بأنظمتها السياسية على عكس فلسفتها بادارة الحكم وتطوير المجتمع في كافة المجالات الاقتصادية في هذة الوثيقة التي لم تعد مجرد جداول تتضمن ارقام صماء بل ارقام ناطقة في تحقيق اهداف معينة يخطط لها مسبقا ويحدد لها فترة زمنية معينة [١٠] يمكن تعريف الموازنة العامة للدولة على انها وثيقة تتضمن تقديرا لنفقات الدولة وايراداتها لمدة محددة ومقبلة من الزمن عادة ما تكون سنة واحدة ، والتي يتم تقديرها في ضوء اهداف فلسفة الدولة [١١]

وتعرف الموازنة العامة في الوحدات الحكومية بأنها بيان مالي يتضمن المصروفات التقديرية خلال سنة مقبلة من ناحية، والإيرادات التقديرية اللازمة لتمويلها من ناحية أخرى، وترتبط الموازنة العامة عادة بالخطة العامة وذلك باعتبارها البرنامج المالي عن سنة مالية مقبلة والذي يكون موجها في تحقيق أهداف محددة في إطار هذه الخطة وفي ظل السياسة العامة للدولة. وتعرف الموازنة العامة بأنها خطة تتضمن تقديرا لنفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة قادمة، غالبا سنة، ويتم هذا التقدير في ضوء الأهداف التي تسعى إليها السلطة السياسية [١٢]

كما أن الموازنة، بوصفها برنامجا سنويا حكوميا، تعبر عن توجهات السلطة العامة للسنة المقبلة، وتترجم بصورة رقمية، جميع أنشطة الدولة والإصلاحات المحتمل

---

[١٠] عيسى، خليفي هيكل الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي ط ،١عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع ، (٢٠١١)،ص١٥

[١١] راضي، محمد سامي، وحجازي، وجدي حامد ، المدخل الحديث واستخدام الموازنات في إعداد،(٢٠٠٦)، ص٨٥ http://www.yemen-nic.net

[١٢] محمد راشد الشمري،تقييم قواعد إعداد الموازنات الحكومية بدولة الكويت،ط١ ، جامعة الشرق الأوسط ، ٢٠١٢ ،ص٣٢

إدخالها. فإذا تضمنت الموازنة مثلا زيادة في الإعتمادات المخصصة للتربية الوطنية فإنها تكون قد استهدفت توسيع التعليم الرسمي وتحسينه، وإذا خفضت دولة كبرى اعتمادها العسكري تكون قد قدرت بأن هناك تحسنا سيطر على وضعها الأمني الخارجي[١٣]

وأشار [١٤] إلى أن الموازنة في مفهومها الضيق هي بيان مجاز يتضمن على تقدير بالإجراءات مساوياً لتقدير النفقات العامة".

ثانيا : تطور الموازنة العامة للدولة

لقد تطورت الموازنة العامة للدولة تطوراً ملحوظاً خلال نصف القرن الماضي حيث مرت بمراحل عديدة ارتبطت بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية واتساع الدور الذي تلعبه الدولة في هذه المجالات، وقد كان أيضا للتقدم في مجال العلوم الإدارية والسلوكية والكمية الأثر الكبير في إحداث هذه التطورات، وقد اتخذ التطور في الموازنة العامة للدولة اتجاهات عديدة أهمها: [١٥]

١- موازنة الرقابة : تطوير أساليب القياس وأسس إعداد الموازنة، ووسائل المتابعة، والرقابة على تنفيذها.

٢ - موازنة البرمجة والأداء : التركيز على جوانب المسئولية وتحديدها والتقرير عنها في المراحل المختلفة للموازنة بحيث تتمحور عملية الموازنة حول وحدة قرارية معينة أو برنامج أو نشاط معين.

٣- موازنة التخطيط والبرمجة : التركيز على الجوانب التخطيطية والقرارية التي تسبق إعداد الموازنة أو تتلازم مع مراحلها الأولى واعتبار هذه الجوانب جزءاً أصيلاً في عملية الموازنة.

---

[١٣] عبد الله، عبد القادر محمد ، الموازنة العامة وتطبيقها في دولة قطر ،ط١، الدوحة دار الثقافة. (٢٠١٠) ،ص٥٤

[١٤] احمد شنان الموازنة العامة للدولة، مفهومها، مكوناتها، ط١ ، اجراءات تشريعها والرقابة عليها ، دائرة البحوث والدراسات النيابية قسم بحوث الموازنة،٢٠٢٢، .ص١٣٤

[١٥] محمد خالد ،الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة دراسة ميدانية للموازنة العراقية العراقي ،الجامعة المستنصرية كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٢٠ ،ص١٦٥

٤- الموازنة الصفرية : تطوير النظام المحاسبي الحكومي بحيث يوفر البيانات والمعلومات التحليلية عن الإيرادات والمصروفات التي تمكن من تقييم أداء الوحدات والبرامج والأنشطة التي تقوم بها.

٥- تطوير التقارير من حيث الشكل والمحتوى والتوقيت بحيث تكون أكثر فعالية في معاونة ومساعدة مستخدمي تلك التقارير .

ثالثا : أهمية الموازنة العامة للدولة

تكتسب الموازنة العامة دوراً مهما في المالية العامة وتأخذ أبعادا سياسية اقتصادية واجتماعية في الدول على الرغم من اختلاف أنظمتها السياسية ومن أبرز النتائج التي ترتبت على زيادة هذه الأهمية دور الموازنة في المالية الحديثة عما كان عليه سائدا عند مفكري المالية التقليدية [١٦]

١-أهمية الموازنة العامة في الجانب السياسي

تحتل الموازنة العامة من الناحية السياسية أهمية كبيرة في الدول ذات الأنظمة النيابية والديمقراطية؛ ذلك أن إرغام السلطة التنفيذية في كل عام اللجوء إلى البرلمان من أن يعتمدها نواب الشعب تمهيدا لصرف النفقات العامة في تحصيل الإيرادات، ويعني ذلك إخضاعها للرقابة المستمرة لهذه المجالس، وتتجلي رقابتها على أعمال الحكومة من خلال قدرتها على تعديل الاعتمادات التي تطلبها أو حتى رفضها لمشروع الموازنة الذي تتقدم به السلطة التنفيذية، ومما يزيد في الدلالة على هذه الأهمية أن الثورات، والاضطرابات والتغيرات التي تتناول الدساتير موضوعا لها تعود في معظم أسباب حدوثها إلى سوء واضطراب الأحوال المالية وما يترتب على ذلك من زيادة مطالبة المواطنين بتوسيع مدى سلطتها فيما يتعلق بالإشراف على المسائل المالية في الدولة.

---

[١٦] - نجم عبد عليوي ، دراسة وتحليل هيكل الموازنة العامة لدولة العراق من ٢٠٠٧-٢٠٠٣ ،ط١ ، جامعة القادسية/ كلية الإدارة والاقتصاد٢٠٠٩ ،ص٤٥-٤٦

٢-الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للموازنة

تكتسب أهمية الموازنة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية من حيث أن نطاق دور الدولة كبير وذا أهمية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية وفي كل مناحي الحياة ، وتستخدم الدولة الموازنة كأداة لإعادة توزيع الدخل القويم بين الفئات الاجتماعية أو الطبقات ، و من خلال استخدام الضرائب، وتوجيه النفقات العامة، والمحافظة على استقرار الأسعار وتنظيم النسل وحل مشكلة البطالة والاهتمام بالإنتاج المحلي وحل مشكلة العجز المائي وتوازن ميزان المدفوعات والاهتمام بالزراعة. وقد أخذت الموازنة دوراً كبيرا في العصر الحديث وأصبح دورها في الدول المتقدمة اقتصادياً وأكثر توسعاً عما كان عليه سابقا، ولم تقتصر الموازنة على أنها مجرد عمل لتقدير الإيرادات والنفقات العامة وحصول الإذن على تنفيذ بنودها فحسب، وإنما تحددت أهدافها بشكل يختلف عما كانت عليه في ظل النظرية التقليدية حيث أصبح من أهدافها تحقيق الاستخدام الكامل وتعبئة الموارد الاقتصادية بما فيها غير المستغلة، والمساهمة في زيادة الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة أما الدول ذات الاقتصاد المختلف لاسيما الدول الاشتراكية .[١٧]

[١٧] عيسى، خليفي هيكل الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي ط ،١عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع ، (٢٠١١)،ص٢٥-٣٠

رابعا : اهداف الموازنة العامة للدولة

١ـأهداف تخطيطية

تهدف الموازنة إلى المعاونة في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات وذلك من خلال:

-حصر احتياجات وحدات الجهاز الحكومي خلال الفترة القادمة.

-حصر الموارد ومصادر التمويل الأخرى.

-الربط والتنسيق بين الموازنة كبرنامج سنوي وبين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

-التنسيق والتوفيق بين وحدات الجهاز الحكومي.

-وضع البرنامج الزمني للتنفيذ.

٢ ـ أهداف رقابية

وتهدف الموازنة إلى المعاونة في تحقيق ورقابة أكثر فعالية على عمليات التنفيذ وذلك

من خلال:

- قياس الأداء الفعلي للبرامج والأنشطة الحكومية.

- متابعة البرامج والأنشطة الحكومية.

-تقييم الأداء بمقارنة الإيرادات والمصروفات الفعلية بتقديرات الموازنة وتحليل الفروق

-واقتراح الإجراءات التصحيحية.

-الرقابة على أصول وممتلكات الوحدة والمحافظة عليها.

-المعاونة في تخفيض وضغط وضبط وترشيد الإنفاق الحكومي.

-التحقيق من الالتزام بكافة القوانين والتعليمات والقواعد الحكومية المالي منها والإدارية.

٣ـ الأهداف الاقتصادية

قد أدى اتساع الأغراض التي تسعى لتحقيقها السياسة المالية إلى أن أصبح هدف الموازنة ليس كما كان مرسوماً لها في الدولة الحارسة وهو السعي لتحقيق التوازن المالي بين النفقات والإيرادات وإنما السعي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي حتى لو اقتضى الأمر الخروج عن مبدأ توازن الموازنة [١٨]

٤ـ أهداف سلوكية

تهدف الموازنة على أمكانية التأثير في سلوك الأفراد العاملين في الجهاز الحكومي للدول وذلك عن طريق التشجيع على روح الابتكار وتحقيق التوافق بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة وكذلك زيادة الثقة بين الرؤساء والمرؤوسين وبناء أساس عادل للثواب والعقاب[١٩]

[١٨] العواد اسعد محمد علي أساسيات المحاسبة الحكومية ، ط ١ ، دار موزعون وناشرون كربلاء المقدسة، العراق ، ٢٠١٧م. ص٥٠٩

[١٩] العلي ، عادل فليح المالية العامة والقانون المالي والضريبي ط ٢ دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن٢٠٠٧م ص٦٢

المبحث الرابع

الجانب العملي

اثر الإيرادات الضريبية في نمو الموازنة العامة ٢٠١٠ / ٢٠٢٢ :

السنة	الايرادات العامة / مليون دينار	النفقات العامة / مليون دينار	الايرادات الضريبية / مليون دينار	الايرادات النفطية / مليون دينار	الفائض / العجز مليون دينار
2010	69521117	64351984	1532438	66819670	5169133
2011	99998776	69639523	1783593	98090214	30359253
2012	119466403	90374783	2633357	116597076	29091620
2013	113767395	116873027	2876856	110677542	-3105632
2014	105386623	83556226	1885127	97072410	21830367
2015	66740252	70397515	2015010	513012621	-3927263
2016	54409270	670667434	3861896	44267063	-12658164
2017	77335955	75490115	6298272	65071929	1845840
2018	106569834	80873189	5686211	95619820	25696645
2019	107566995	111723523	4014531	99216318	-4156528
2020	63199689	76082434	4418109	54448514	-12882754
2021	109081464	102849659	4536242	95270208	6231805
2022	161697437	116959582	3911397	153623277	44737855

التحليل /

نلاحظ من الجدول رقم (١) من خلال المدة (2010-2012) اذ سجلت الموازنة العامة فائضً مقداره (5169133) مليون ينار لعام 2010 وتزايد عام 2011 الى (30359253)وبعدما اخذ بالارتفاع عام (2012) ارتفع بشكل طفيف (29091620) .[٢٠]

اما في عام (2014) بلغ فائض اقل من الاعوام السابقة ،[٢١] ثم شهد الاقتصاد العراقي ازمة مالية واضحة في عام (2015) مقداره (3927263-) مليون دينار

---

١ – نشرت السنوية للبنك المركزي العراقي

بسبب دخول داعش والازمة المالية المتمثلة بهبوط اسعار النفط الى 50 دولار للبرميل الواحد وارتفاع تكاليف الحرب ودعم وايواء النازحين واخذ العجز ينخفض تدريجيا بسبب تخلص التدرجي من الازمة الاقتصادية المتمثلة بأنخفاض اسعار النفط والازمة السياسية داعش وانخفاض تكاليف الحرب على الارهاب . [٢٢]

وبدء الفائض بالارتفاع بعد تخطي الازمة المزدوجة المتمثلة بأنخفاض اسعار النفط والازمة السياسية (داعش) لعامي (2017-2018) .[٢٣]

اما عامي (2019-2020) فكانت متمثلة بأنتشار فايروس (كوفيد 19) وانخفاض اسعار النفط والتزايد في معدلات البطالة جراء غلق جميع المصانع وانخفاض كبير في اكثر المتغيرات الاقتصادية بسبب الحظر الشامل والجزئي . [٢٤]

اذ كانت اول اصابة في العراق 24 / شباط / 2020 .[٢٥] وازداد حجم النفقات على الايرادات مما ادى لحدوث عجز مقداره (12882754-) وكان التوجه الانفاق نحو القطاع الصحي .

اذ سجلت الايرادات العامة في عام 2021 ارتفاعً كبيراً بسبب ارتفاع اسعار النفط حيث سجل فائض قدره (6231805) .[٢٦]

حقق العراق خلال عام 2022 عائدات مالية كبيرة بسبب ارتفاع اسعار النفط وزيادة التصدير ، لتكون اعلى نسبة منذ سنوات .[٢٧]

<u>الايرادات الضريبية :</u>

اول مدة سنة 2010 (1532438) مليون دينار .

وعام 2015 (2015010) مليون دينار .

اما خلال المدة من سنة (2020-2022)

2020 (4418109) مليون دينار .

2021 (4536242) ميلون دينار .

---

٢ – التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2014

٣– التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2015 ، ص 68

٤ – البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2018 ، ص72 .

٥ – البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2019 .

٦ – وزارة الصحية العراقية ، 2020

٧ – التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ، 2021 ، ص 45 .

٨ – علي كريم إهذيب بتاريخ 1/10/2023 .

2022 (3911397) مليون دينار .

الرسم البياني للجدول رقم (1)

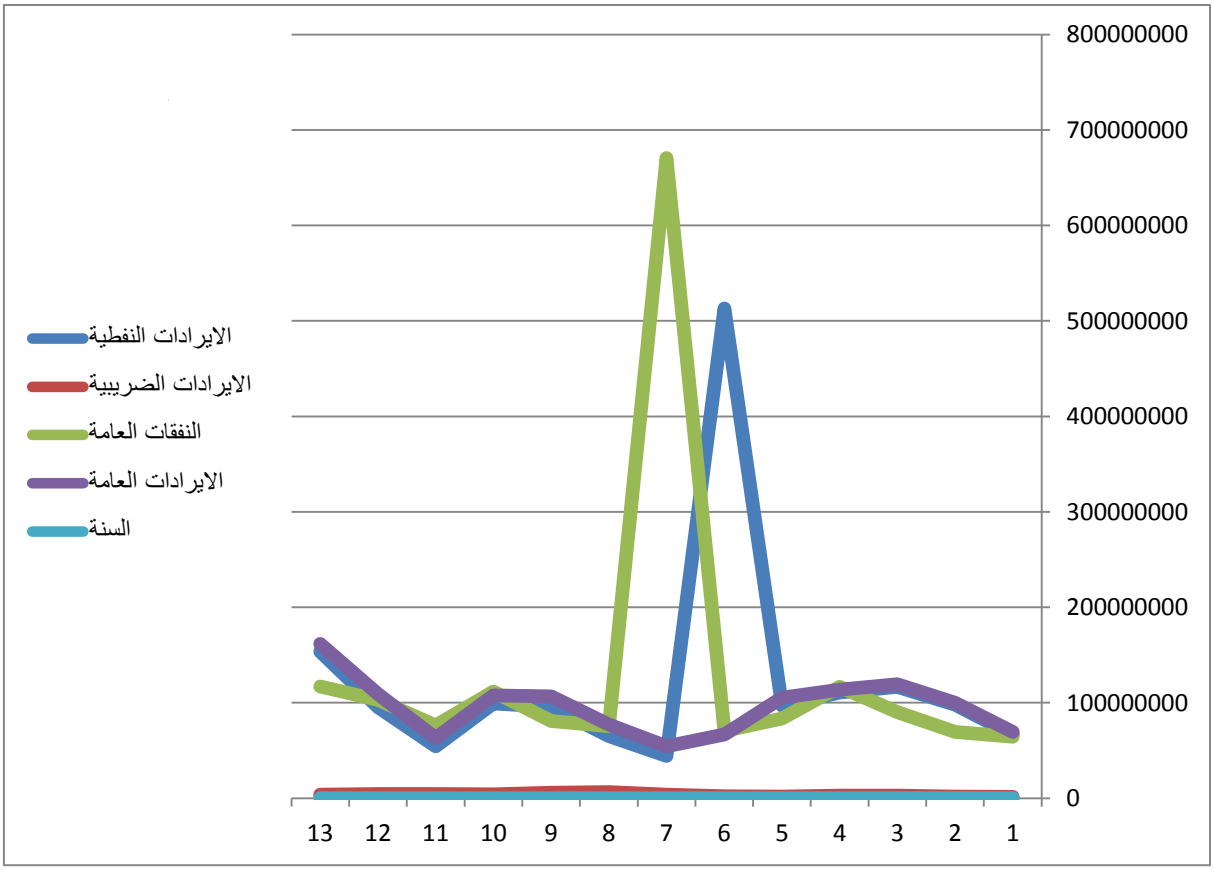

جدول رقم (2) الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال السنوات (2010-2022)

الفئة	الناتج المحلي الاجمالي GDP	الإيرادات العامة ÷GDP	النفقات العامة GDP ÷
٢٠١٠	١٦٢٠٦٤٥٦٥	٤٢.٨	٣٩.٧
٢٠١١	٢١٧٣٢٧١٠٧	٤٦.٠	٣٢.٠
٢٠١٢	٥٢٤٢٢٥٤٩٠	٤٦.٩	٣٥.٥
٢٠١٣	٧٢٥٣٧٨٥٢٩	٤١.٥	٤٢.٧
٢٠١٤	٢٦٦٣٣٦٢٥٥	٣٩.٥	٣١.٣
٢٠١٥	١٩٤٦٨٠٩٧١	٣٤.١	٣٦.١
٢٠١٦	١٩٦٩٢٤١٤١	٢٧.٦	٣٤.٠
٢٠١٧	٢٢١٦٥٥٧٠٩	٣٤.٨	٣٤.٠
٢٠١٨	٦٢٨٩١٨٨٧٤	٣٩.٦	٣٠.٠
٢٠١٩	٢٧٦١٥٧٨٦٧	٣٨.٩	٤٠.٤
٢٠٢٠	٢٠٥٦٦١٥١٦	٢٩.٣	٣٥.٢
٢٠٢١	٣٠١١٥٢٨١٨	٣٦.٢	٣٤.١
٢٠٢٢	٣٨٣٠٦٤١٥٢	٤٢.٢	٣٠.٥

GDP الناتج المحلي الاجمالي

نسبة الايرادات العامة من الـ GDP الناتج المحلي الاجمالي / الايرادات العامة في 100% .

نسبة النفقات العامة من الـ GDP النفقات العامة / الناتج المحلي الاجمالي في 100% .

ومن الجدول رقم (2) نلاحظ نسبة الايرادات العامة الى الـ GDP (الناتج المحلي الاجمالي) حيث بلغة عام 2010 من الايرادات العامة (42,8%) اما النفقات العامة (39,7%) .

تراوحت بعدها نسبة الايرادات العامة مابين الارتفاع والانخفاض عام (2016) وكانت على التوالي الايرادات العامة (27,6%) والنفقات العامة (34,0%) .

وفي عام (2020) لغاية (2022) كانت على التوالي .

نسبة الايرادات العامة الـ GDP

(2020) نسبتها (29,3%) .

(2021) نسبتها (36,2%)

(2022) نسبتها (42,2%)

اما النفقات العامة الى الـGDP

(2020) نسبتها (35,2%)

(2021) نسبتها (34,1%)

(2022) نسبتها (30,5%)

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً : الاستنتاجات

١-دور الضرائب الفعال في تقليل حدة التقارب بين فئات المجتمع .

٢-الضرائب هي احد العناصر المهمة في استقطاب الاستثمار المحلي و الأجنبي .

٣-ان اسهام الضرائب غير المباشر في الانتائج المحلي الأجمالي كانت اعلى من الضرائب المباشرة ، لذلك كان الدور التمويلي للضرائب الغير المباشرة اكبر من ذلك الدور التي ساهمت به الضرائب المباشرة .

٤-ان اسهام الضرائب بصورة اجمالية في تمويل الأنفاق العام كانت متباينة حيث ان هناك تباين في مستوى الدور الاول التي مارستها مجموعة من الضرائب في تمويل الأنفاق العام .

٥- اهمية الضرائب في تمويل خزينة الدولة لمواجهة النفقات العامة كانت ضعيفة .

ثانياً : التوصيات

١-نظرا لأنخفاض الجهد الضريبي و خصوصا في العراق خلال مدة الدراسة و وجود طاقات ضريبية كبيرة على السياسة الضريبية ان تتجه نحو مسارات جديدة لتوسيع نطاق الدخول المشمولة بالضريبة و رفع نسبتها بتفعيل دورها في تحقيق الأهداف المالية و الاقتصادية و الاجتماعية و بالتالي تقليل تبعية الموازنة العامة للدولة للقطاع النفطي بشكل يجعل الاقتصاد اكثر استقرار و اقل تأثير بالصدمات الخارجية .

٢-لكي يتمكن النظام الضريبي م تحقيق الاستقرار الاجتماعي و الحد من التفاوت في توزيع الدخل فانه يجب تحقيق التنسيق و التفاعل بين مختلف انواع الضرائب و ضرورة تحقيق التوافق و الانسجام بين السياستين للضريبة والإنفاقية والذي من شانه ان يؤدي الى تفعيل دور الضرائب في الوصول الى توزيع افضل للدخل و الثروة .

٣- العمل على فرض ضريبة القيمة المضافة في نطاق الضرائب غير المباشر على ان تبدأ هذه الضرائب بأسعار معتدلة و التمييز في المعاملة الضريبية بين السلع و فقا للأهداف الاقتصادية و الاجتماعية التي يسعى النظام الضريبي الى تحقيقها م خلال فرضها على السلع الكمالية مع اعفاء السلع الضرورية حيث تمارس هذه الضريبة في ضبط الاستهلاك و تشجيع .

٤- وجوب رفع كفاءة الجهاز الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية لتنويع الأيرادات العامة في العراق .

٥ – جعل الايارادات الضريبية بشقيها المباشر والغير المباشر تكون لها دور كبير وفعال في تمويل الموازنة العامة في العراق .

المصادر :

١- احمد شنان الموازنة العامة للدولة، مفهومها، مكوناتها، ط١ ، اجراءات تشريعها والرقابة عليها ، دائرة البحوث والدراسات النيابية قسم بحوث الموازنة،٢٠٢٢

٢- القيسي، أعاد احمد المالية العامة والتشريع الضريبي مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط٢، عمان، ١٩٩٨ .

٣- العمر، حسين مبادئ المالية العامة مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، ط٢، الكويت، ٢٠٠٢ .

٤- الطرمان، زياد العوامل المؤثرة في التهرب من ضريبة الدخل في قطاع الفنادق في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، ٢٠٠٤.

٥- العكشة، وائل، تعديل الأرباح المعلنة وتقدير ضريبة الدخل للشركات التجارية والصناعية والبنوك في الأردن، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا عمان، ٢٠٠٤ .

٦- العواد اسعد محمد علي أساسيات المحاسبة الحكومية ، ط ١ ، دار موزعون وناشرون كربلاء المقدسة، العراق ، ٢٠١٧م .

٧- العلي ، عادل فليح المالية العامة والقانون المالي والضريبي ط ٢ دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن٢٠٠٧م .

٨- خطاب، عزمي يوسف، الضرائب ومحاسبتها، مكتبة المجتمع العرب للنشر والتوزيع الاردن، ٢٠١٠.

٩- راضي، محمد سامي، وحجازي، وجدي حامد ، المدخل الحديث واستخدام الموازنات في إعداد،(٢٠٠٦).

١٠- عادل أحمد حشيش أساسيات المالية العامة مدخل للدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام مص، ٢٠٠٦ .

١١- عيسى، خليفي هيكل الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي ط ،١عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع ، (٢٠١١).

١٢- عبد الله، عبد القادر محمد ، الموازنة العامة وتطبيقها في دولة قطر ،ط١، الدوحة دار الثقافة. (٢٠١٠)

١٣- محمد عباس محرزي، اقتصاديات الجباية والضرائب، دارة هومه، الجزائر ، ٢٠١٣.

١٤- محمد خالد ،الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة دراسة ميدانية للموازنة العراقية العراقي ،الجامعة المستنصرية كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٢٠

١٥- محمد راشد الشمري،تقييم قواعد إعداد الموازنات الحكومية بدولة الكويت،ط١ ، جامعة الشرق الأوسط ، ٢٠١٢ .

١٦- فاطمة عيد جواد، مقال بعنوان الضرائب" ودورها في العملية الاقتصادية"، جريدة الصباح، بغداد، ٧/٤/٢٠٠٧م .
١٧- نجم عبد عليوي ، دراسة وتحليل هيكل الموازنة العامة لدولة العراق من ٢٠٠٣-٢٠٠٧ ،ط١ ، جامعة القادسية/ كلية الإدارة والاقتصاد٢٠٠٩
١٨- نشرت السنوية للبنك المركزي العراقي .
١٩ – التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2014
٢٠- التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2015 ، ص 68
٢١– البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2018 ، ص72 .
٢٢ – البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2019 .
٢٣– وزارة الصحية العراقية ، 2020
٢٤ – التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ، 2021 ، ص 45 .
٢٥ - علي كريم إهذيب بتاريخ 1/10/2023 .